النشرة الربعية العدد الخامس عشر

هيئة سوق رأس المال
Capital Market Authority

تنظيم .. تطوير .. رقابة

النشـــرة الربعية

العدد الخامس عشر - الربع الأول للعام 2022

كلمة العدد

براق النابلسي

مدير عام هيئة سوق رأس المال

مع بداية العام 2022، أقدّم لكم نشرة سوق رأس المال، وهي نشرة ربعية تغطي الربع الأول من العام 2022، وتستعرض جهود الهيئة المستمرة في تنفيذ المبادرات والأنشطة كافة، لحماية المتعاملين في القطاعات التي تشرف عليها، والحفاظ على استقرار قطاعات سوق رأس المال، وديمومة هذه القطاعات واستمراريتها، بما يحقق المصلحة العامة، وحماية الاقتصاد الوطني الفلسطيني.

تعمل الهيئة، بشكل مستمر، على الاستجابة للاستراتيجية الخمسية والممتدة خلال الفترة بين العامين 2021-2025، حيث وقعت الهيئة وسلطة الأراضي الفلسطينية مذكرة تفاهم لتطوير العمل في مجال التخمين العقاري لدى سلطة الأراضي، إضافة إلى تبادل الخبرات المتراكمة بين الطرفين.

كما نظمت الهيئة لقاء طاولة مستديرة بعنوان "دور حاضنات ومسرعات الأعمال في تعزيز التكنولوجيا المالية في القطاع المالي غير المصرفي"، بمشاركة عدد من الحاضنات الفلسطينية والعربية، وذلك ضمن تعاونها الدائم مع مؤسسة التعاون الألماني.

وفي السياق ذاته، ولضمان المحافظة على استقرار السوق وحماية المتعاملين فيه، أصدرت الهيئة تعديلات خاصة بتمديد فترة الإفصاح عن التقارير المالية للشركات المساهمة العامة المدرجة في بورصة فلسطين، التي تتم مراجعتها من قبل المدقق الخارجي، وذلك لكل من فترة الربع الأول والثالث من 30 يوماً إلى 45 يوماً.

وفيما يخص الشمول المالي، عقدت اللجنة الوطنية للشمول المالي في فلسطين اجتماعها الخامس برئاسة الدكتور نبيل قسيس رئيس هيئة سوق رأس المال، والدكتور فراس ملحم محافظ سلطة النقد، وبمشاركة الأعضاء من الجهات الشريكة في تنفيذ الاستراتيجية الوطنية للشمول المالي من الوزارات والمؤسسات ذات العلاقة، بهدف مناقشة مجموعة من المواضيع المدرجة على جدول أعمال اللجنة.

وفي الختام، نأمل أن يكون 2022 عاماً يحمل المزيد من الإنجازات لقطاعات سوق رأس المال، وتوفير المقومات الأساسية الكفيلة بتعزيز البنية التشريعية والمهنية للقطاعات واستقرارها، كما نأمل أن تشكل هذه النشرة مرجعاً غنياً وإضافة علمية ومهنية

لقطاع سوق رأس المال، وللباحثين والمهتمين في هذا الشأن.

تطورات قطاعات سوق رأس المال

تطورات قطاعات سوق رأس المال > قطاع الأوراق المالية

- **مؤشر القدس**

أُغلق مؤشر القدس عند حاجز 613.8 نقطة مع نهاية الربع الأول من العام 2022، مسجلاً ارتفاعاً نسبته 0.87% عن إغلاقه نهاية الربع الرابع من العام 2021، والبالغ 608.5 نقطة. والشكل رقم (1) أدناه يشير إلى التغيرات في أسعار الإغلاق لمؤشر القدس بشكل ربعي خلال الفترات السابقة.

شكل 1: حركة مؤشر القدس بشكل ربع سنوي (نقطة)

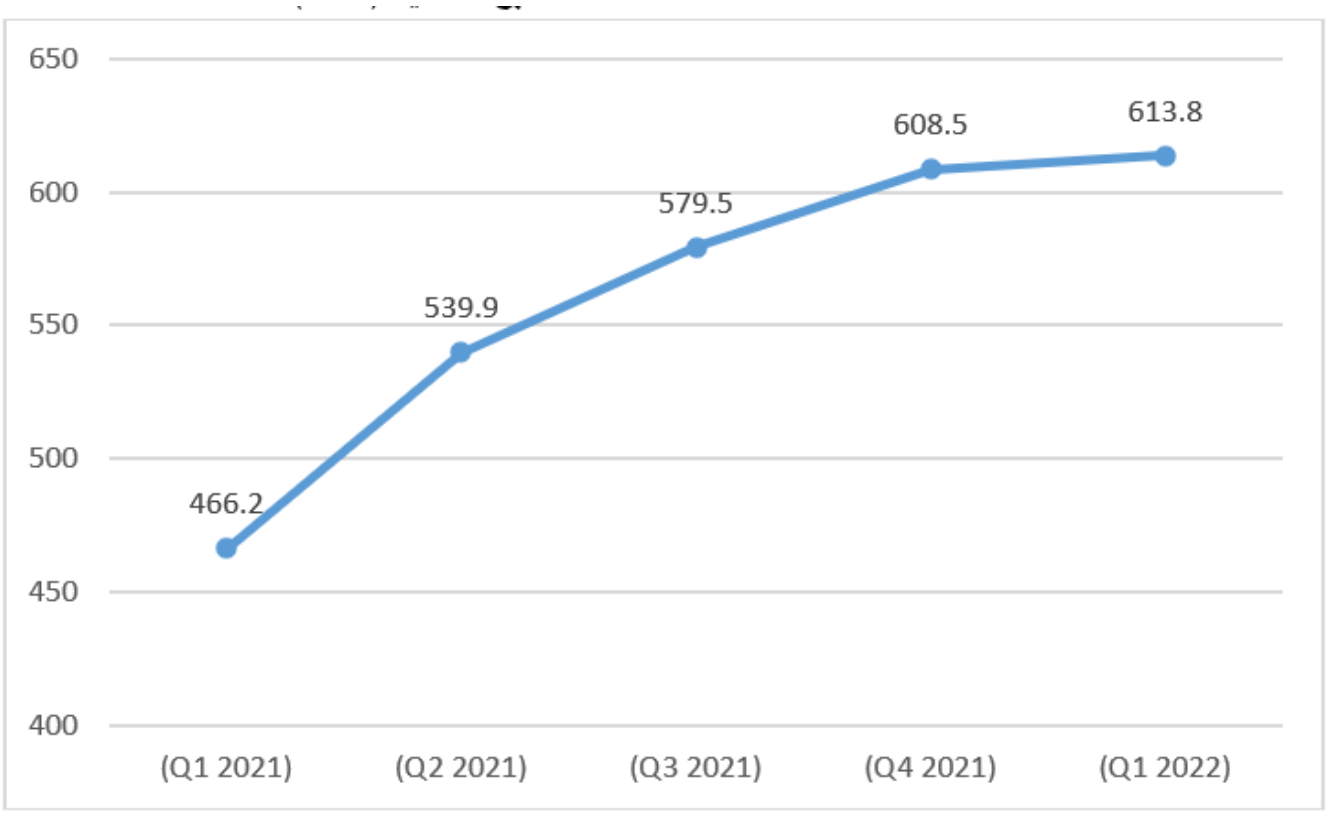

- **إحصائيات وبيانات التداول**

جدول 1: بعض المؤشرات على نشاط التداول في بورصة فلسطين

	الربع الأول 2021	الربع الرابع 2021		الربع الأول 2022
عدد جلسات التداول	61	63	62	
عدد الأسهم المتداولة (مليون سهم)	20.9	52.9		36.1
قيمة الأسهم المتداولة (مليون دولار)	45.7	122.1	81.3	
القيمة السوقية (مليون دولار)	3,451.2	4,407.1		4,467.1
المعدل اليومي لقيمة الأسهم المتداولة (مليون دولار)	0.8	1.9	1.3	
عدد الصفقات	5,455	8,377		7,159
إجمالي عدد المتعاملين بالأسهم المدرجة في بورصة فلسطين	69,954	69,768	69,698	
القيمة السوقية كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي (بالأسعار الجارية)	22.20%	24.40%	29.10%	

قيمة التداول كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي (بالأسعار الجارية)	0.03%	0.80%	0.55%

المقارنة الربعية:

شهد إجمالي أحجام وقيم التداول في بورصة فلسطين مع نهاية الربع الأول من العام 2022، انخفاضاً نسبته 32% و33% مقارنة مع نهاية الربع السابق (الربع الرابع 2021) على التوالي، فيما ارتفع بنسبة 73% و78% مقارنةً مع نهاية الربع المناظر (الربع الأول 2021) على التوالي. كما شهدت القيمة السوقية ارتفاعاً نسبته 1% و29% مقارنة مع نهاية الربع السابق والمناظر على التوالي.

-

شكل 2: التطورات الربعية لنشاط التداول في بورصة فلسطين

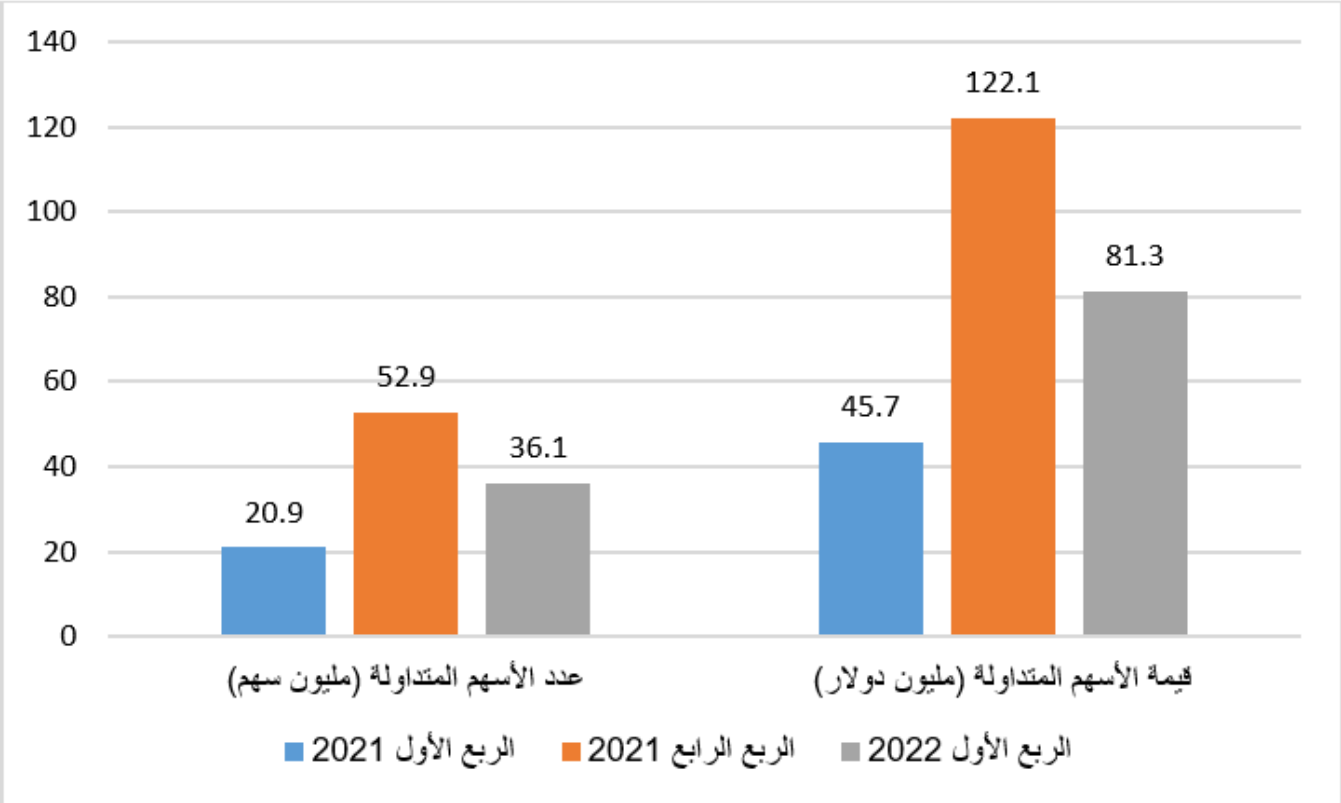

يوضح الشكل (3) صفة المتعاملين في البورصة تبعاً لحصصهم النسبية من القيمة السوقية.

شكل 3: توزيع القيمة السوقية لأسهم البورصة وفقاً لصفة المتعامل [1] كما في نهاية الربع الأول 2022 (مليون دولار)

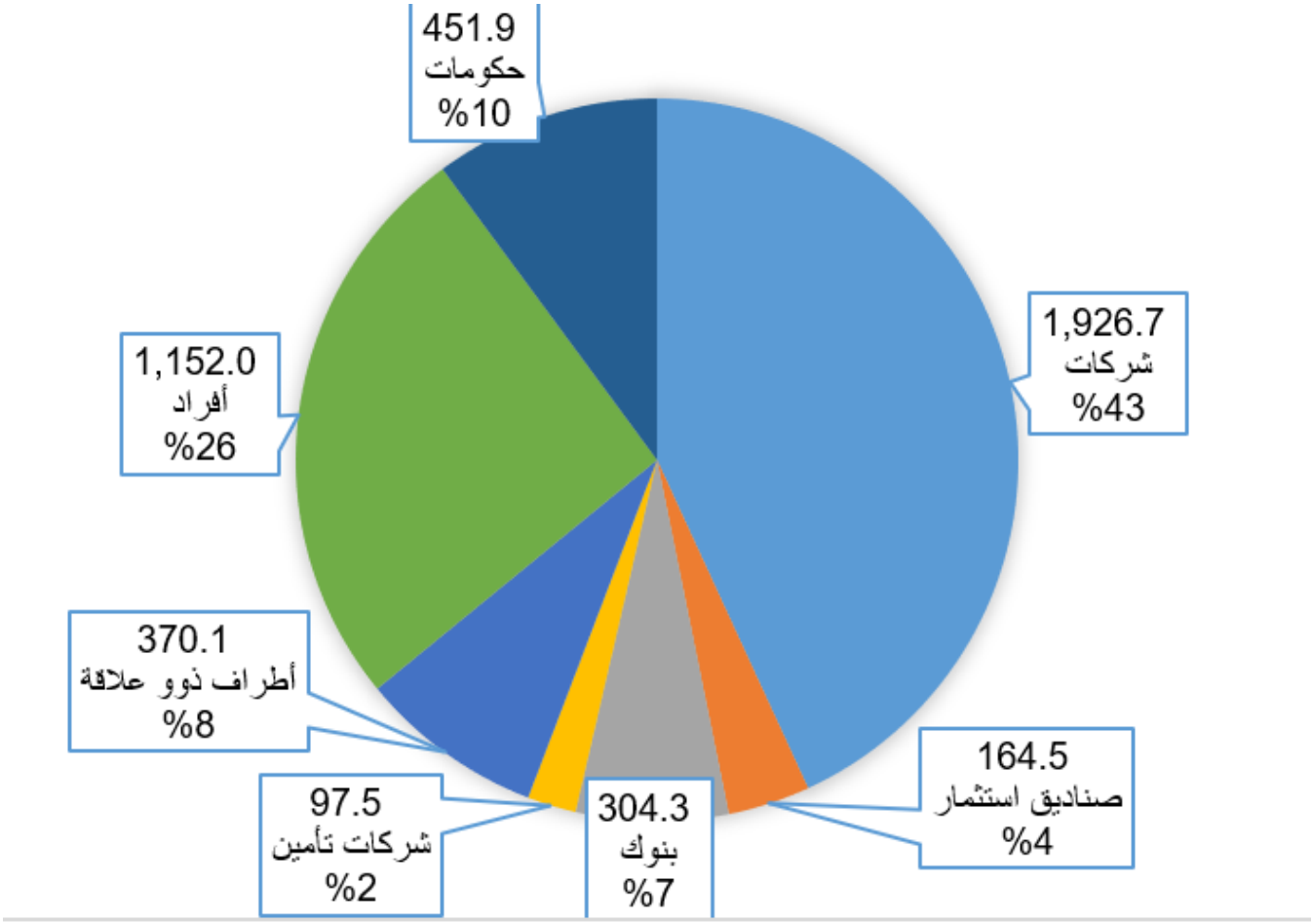

يأخذ التصنيف أعلاه [1] الصفة الأكثر ديمومة للعميل، حيث إن قيمة الشركات الواردة لا تشمل شركات التأمين والمصارف كونها مذكورة ضمن تصنيف مخصص، بالمقابل تشمل قيمة الأطراف ذوي العلاقة شركات وأفراداً آخرين.

يوضح الشكل (4) توزيع المساهمين في الشركات المدرجة في بورصة فلسطين، والبالغ عددهم 69,698 مساهماً كما في نهاية الربع الأول من العام 2022، إضافة إلى إجمالي عدد الحسابات المفتوحة في بورصة فلسطين، والبالغة 131,199 حساباً. وكما يوضح الشكل، فإن مشاركة الذكور أكبر من الإناث في قطاع الأوراق المالية.

شكل 4: توزيع المساهمين في الشركات المدرجة في بورصة فلسطين والحسابات المفتوحة وفق التوزيع الجغرافي والجندري كما في نهاية الربع الأول من العام 2022

توزيع المساهمين

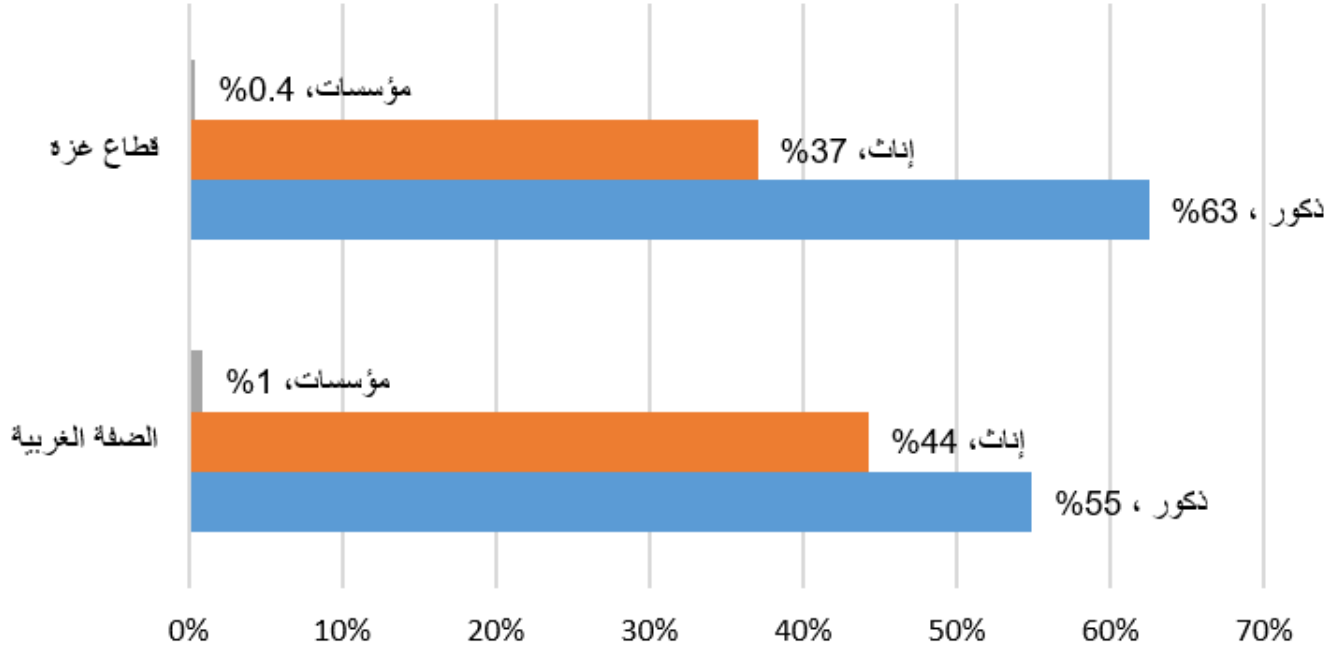

توزيع الحسابات المفتوحة

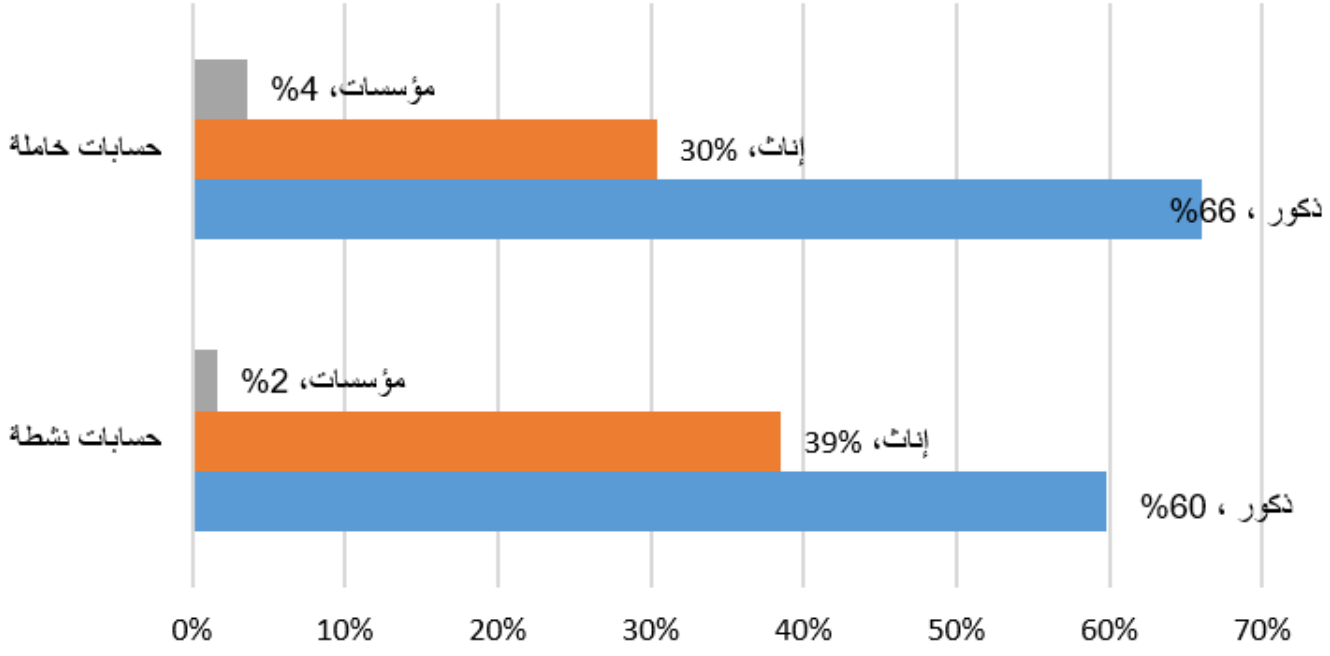

تطورات قطاعات سوق رأس المال > قطاع التأمين

بلغ عدد شركات التأمين المرخصة من قبل الهيئة عشر شركات مع نهاية الربع الأول من العام 2022. وبلغ إجمالي المحفظة التأمينية (أقساط التأمين المكتتبة) كما في نهاية الربع الأول من العام 2022 ما قيمته 106.9 مليون دولار، كما بلغ صافي الأقساط المكتسبة 84.4 مليون دولار، فيما شهد صافي التعويضات المتكبدة للقطاع البالغة 56.6 مليون دولار ارتفاعاً قدره 25.7% مقارنة مع نهاية الربع الأول من العام 2021. أما إجمالي استثمارات شركات التأمين فبلغ 256 مليون دولار، تتصدره الاستثمارات العقارية، بما نسبته 37.2% من إجمالي الاستثمارات. وتجدر الإشارة إلى أن البيانات المالية المتعلقة بالربع الأول من العام 2022 لا تشمل بيانات شركة المجموعة الأهلية للتأمين.

جدول 2: بعض المؤشرات المالية لقطاع التأمين في فلسطين (مليون دولار)

البيان	الربع الأول 2021*	الربع الرابع 2021*	الربع الأول 2022*
البيان إجمالي أقساط التأمين المكتتبة	93.3	81.9	106.9
البيان صافي الأقساط المكتسبة	72.2	73.8	84.4
البيان إجمالي استثمارات شركات التأمين	215.4	252.0	256.0
البيان صافي التعويضات المتكبدة في قطاع التأمين	(45.0)	(53.1)	(56.6)

* الإحصائيات لا تشمل البيانات المالية المتعلقة بشركة المجموعة الأهلية للتأمين.

يشير الجدول (3) إلى أهم المؤشرات التأمينية التي تعكس الأهمية النسبية لقطاع التأمين في الاقتصاد الوطني، حيث لا تزال مساهمة التأمين إلى الناتج المحلي الإجمالي متواضعة، على الرغم من نمو هذه النسبة عبر الأعوام الثلاثة الماضية، حيث بلغت نسبة الاختراق التأمينية (إجمالي المحفظة التأمينية منسوبة إلى إجمالي الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية) مع نهاية العام 2021 ما نسبته 1.9%، أما من حيث الكثافة التأمينية التي تشير إلى حصة الفرد من إجمالي المحفظة التأمينية، فقد بلغت نهاية العام 2021 ما يقارب 64.5 دولار أمريكي.

جدول 3: انتشار الخدمات والمنتجات التأمينية

العام	نسبة الاختراق التأمينية	الكثافة التأمينية (دولار أمريكي)
2018	1.7%	56.8
2019	1.8%	60.0
2020	2.0%	58.7
2021*	1.9%	64.5

* الإحصائيات لا تشمل البيانات المالية المتعلقة بشركة المجموعة الأهلية للتأمين.

تطورات قطاعات سوق رأس المال > قطاع التأجير التمويلي

المقارنة السنوية: تعمل في فلسطين 9 شركات تأجير تمويلي مرخصة من قبل هيئة سوق رأس المال كما في نهاية العام 2021. وشهد أداؤها ارتفاعاً ملحوظاً مع نهاية العام 2021، إذ بلغ عدد العقود 1,900 عقد بإجمالي استثمار قيمته 102.2 مليون دولار، ويمثل هذا ارتفاعاً قدره 39.3% و48.3% في عدد وقيمة العقود على التوالي مقارنةً بالعام 2020. ويعزى الارتفاع الملحوظ والمشار إليه، إلى عودة الحياة الاقتصادية لطبيعتها، حيث شهد العام 2020 العديد من الإغلاقات بهدف الحد من انتشار فيروس كورونا، الذي أثر، بشكل سلبي على أداء الشركات، وسبب انخفاضاً في حجم نشاطها في حينه (انظر الشكل 8).

شكل 8: تطور محفظة التأجير التمويلي بشكل سنوي

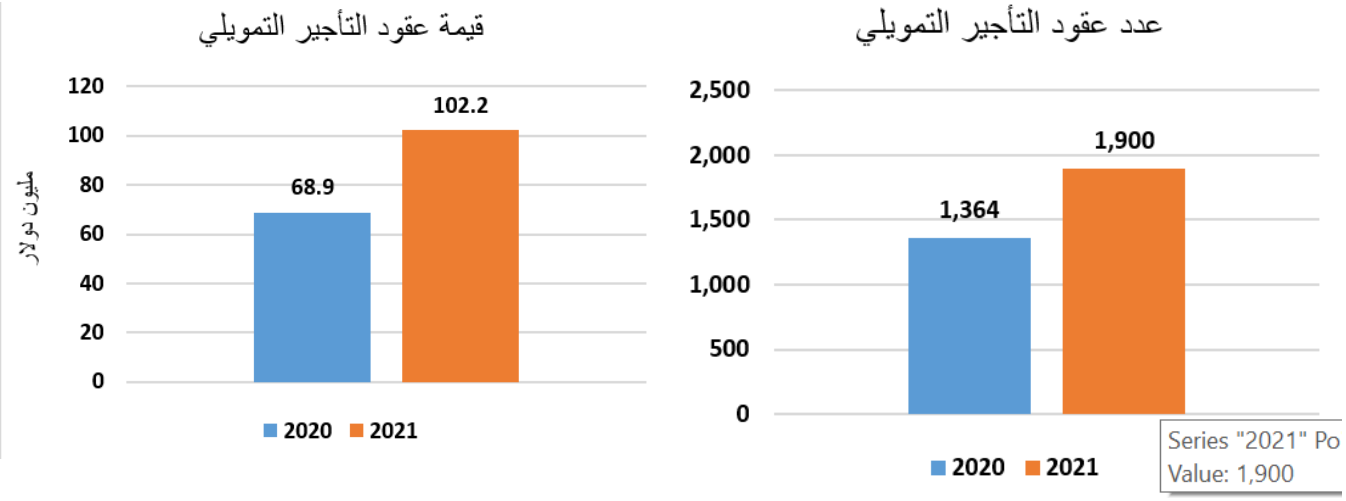

المقارنة الربعية: بلغ إجمالي استثمار العقود المسجلة لدى الهيئة حوالي 35.1 مليون دولار بواقع 680 عقداً في نهاية الربع الأول من العام 2022 بارتفاع عن الربع الرابع من العام 2021 نسبته 35.2% في عدد العقود، و25% من إجمالي قيمة العقود. وبالمقارنة مع الربع المناظر من العام 2021، يلاحظ ارتفاع عدد وقيمة العقود بنسبة 75.7% و 59.6% على التوالي (انظر الشكل 9).

شكل 9: تطور محفظة التأجير التمويلي بشكل ربعي

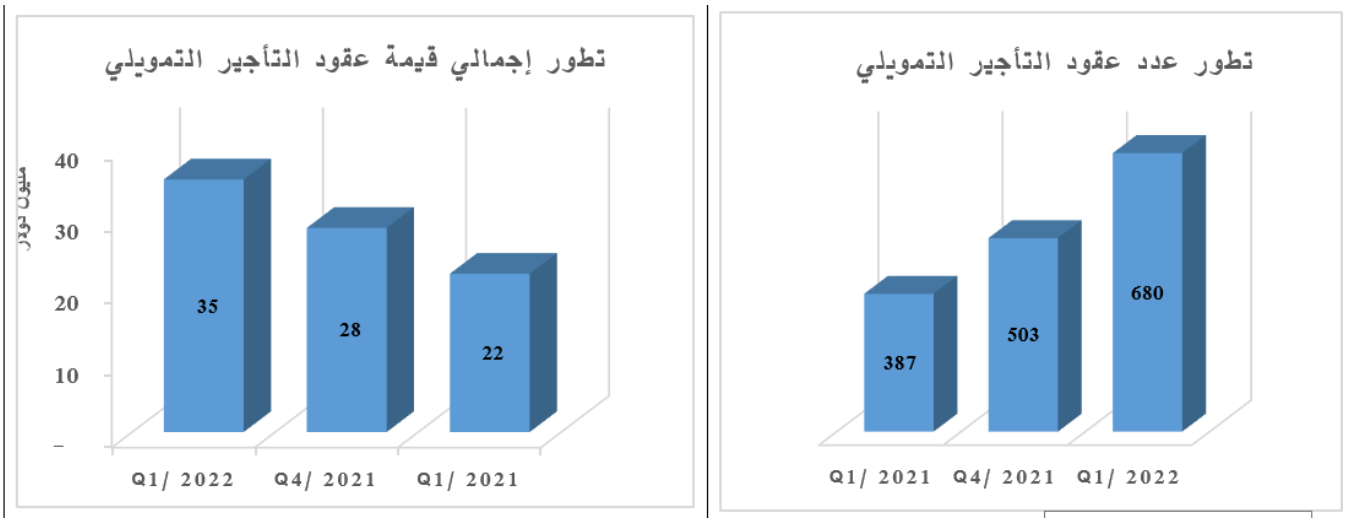

لا يزال هناك تركزٌ عالٍ في عدد عقود التأجير التمويلي في محافظة رام الله والبيرة، حيث كان تركز عدد عقود التأجير التمويلي فيها خلال

الربع الأول من العام 2022 ما نسبته 32.6%، تلتها محافظتا نابلس وجنين بنسبة 15.1% و12.1%، ثم محافظة الخليل ما نسبته 9.6%. أما باقي المحافظات، فشكلت ما نسبته 30.6% من عدد العقود، مع العلم أن هناك استقراراً في توزيع هذه النسب على مدى السنوات السابقة لعوامل تتعلق بهيكلة الاقتصاد، وتركز الأعمال في بعض المحافظات.

شكل 10: التوزيع النسبي الجغرافي لعدد عقود التأجير التمويلي المسجلة في الربع الأول 2022

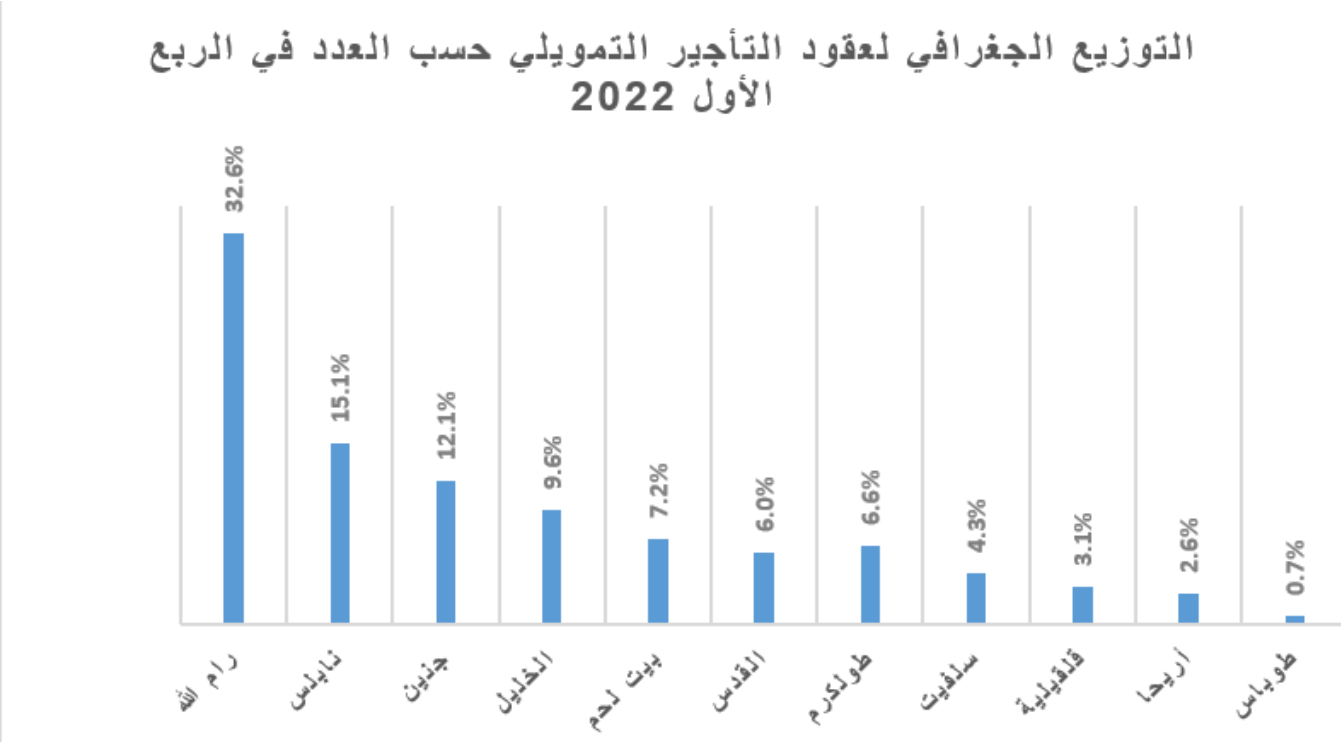

ما زالت المركبات للاستخدام الشخصي تستحوذ على الحصة الأكبر (60.38%) من إجمالي قيمة محفظة التأجير التمويلي نهاية الربع الأول من العام 2022. ويعود السبب في ذلك إلى سهولة تسجيل ملكية المركبات في دوائر السير، وتدني مخاطرها من حيث وجود سوق ثانوية وإعادة حيازتها. أما المركبات للأغراض التجارية، فشكلت ما نسبته 34.30%، فيما شكلت المعدات الهندسية والشاحنات والمركبات الثقيلة 3.05% من إجمالي قيمة المحفظة. وفيما يخص المال المنقول (المعدات وخطوط الإنتاج وغيرها، بما لا يشمل المركبات) فبلغت نسبتها 2.27%، ويعود ذلك لارتفاع مخاطر تمويلها مقارنة بالمركبات التي تسجل في دوائر السير (انظر الشكل 11).

شكل 11: توزيع مكونات إجمالي قيمة محفظة التأجير التمويلي حسب طبيعة المأجور في الربع الأول 2022

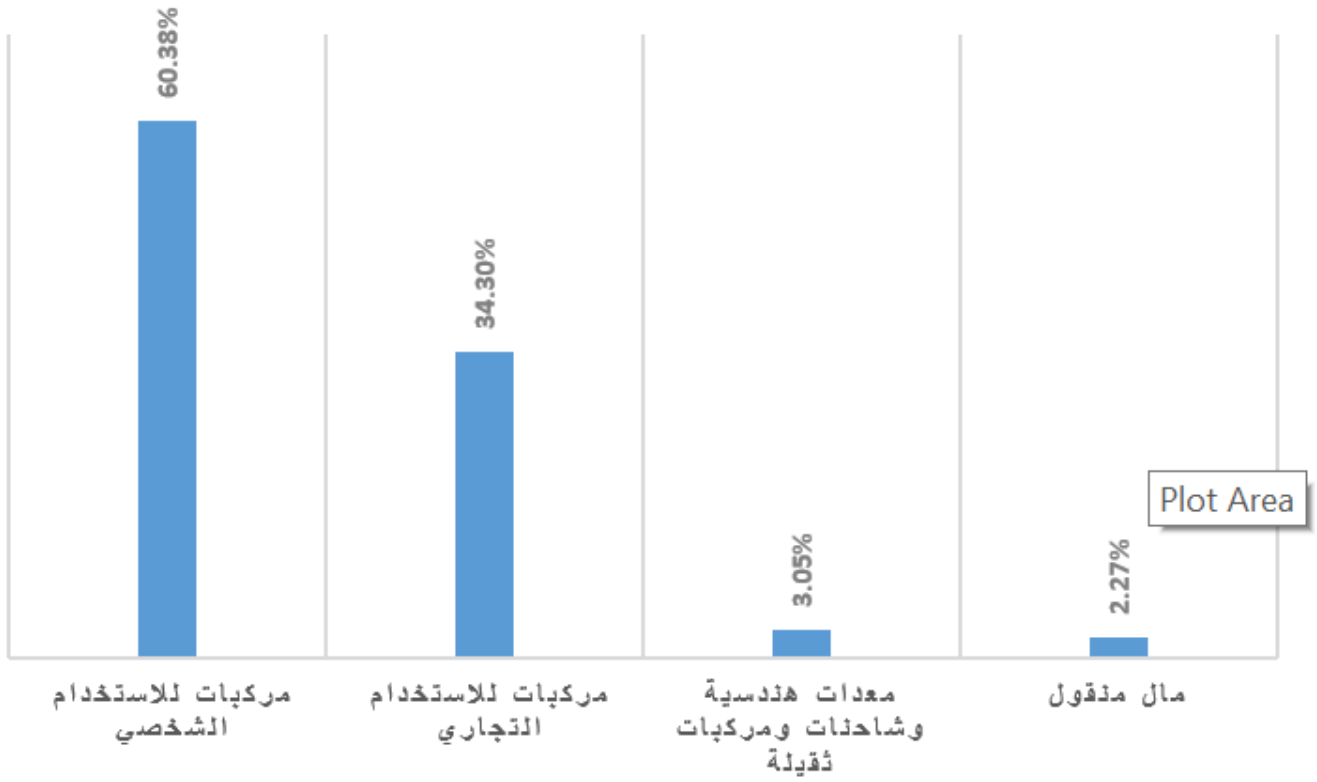

يلاحظ من الشكل رقم (12) أن 88% من عدد العقود المسجلة في الربع الأول 2022 تعود إلى أفراد، كما يلاحظ استقرار هذه النسبة مقارنةً مع العام 2021، حيث بلغت نسبة عدد العقود الخاصة بالأفراد بالربع الأول من العام 2021، 81%.

شكل 12: توزيع نسب فئات المستأجرين حسب عدد العقود في الربع الأول 2022

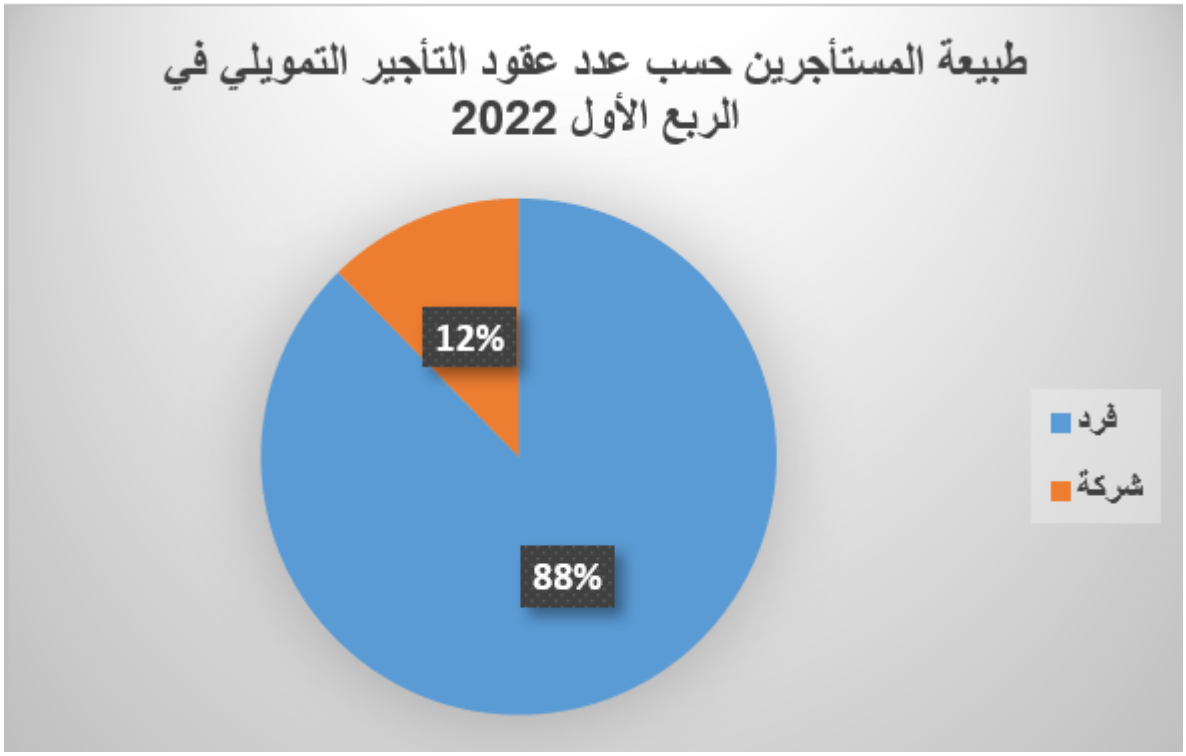

التوعية المالية

التوعية المالية > الرسائل التوعوية

1. **قطاع التأمين:**

عزيزي المؤمَّن له،

من حقك وحق المستفيد الحصول على الضمان أو المبلغ المستحق من المؤمِّن على الوجه المتفق عليه عند تحقق الخطر أو حلول الأجل المحدد في عقد التأمين.

2. **قطاع الأوراق المالية:**

عزيزي المستثمر،

عند التداول، اعلم أنه يجوز لشركة الأوراق المالية، وبعد مرور فترة محددة وفق التعليمات، أن تبيع أسهمك التي لم تسدد ثمنها، وأن ترجع عليك قضائياً بأية مبالغ إضافية مستحقة.

3. **قطاع تمويل الرهن العقاري:**

اطّلع على جدول استهلاك الدين واحصل على نسخة منه، وراقب دفعاتك الشهرية بانتظام.

4. **قطاع التأجير التمويلي:**

عزيزي المستأجر،

اعلم أن التزاماتك قطعية ومستقلة بمجرد الدخول في اتفاقية التأجير.

التوعية المالية > مصطلحات توعوية

1. **قطاع التامين**

الاحتياطي الحسابي:

هو المبلغ الذي يجب على الشركة رصده والاحتفاظ به لتغطية الالتزامات المالية المستقبلية الناشئة عن وثائق تأمينات الحياة.

2. **قطاع الأوراق المالية**

الاحتياطي الاختياري:

هو مبلغ يتم اقتطاعه من الأرباح الصافية التي تحققها الشركة بناء على رغبة الشركة، وليس بموجب القانون، ويهدف بناء الاحتياطي الاختياري إلى تعزيز حقوق الملكية.

3. **قطاع تمويل الرهن العقاري**:

الوسيط العقاري:

الشخص الطبيعي أو الاعتباري المرخص له من الهيئة بإجراء معاملات مالية متعلقة بتمويل مشاريع الرهن العقاري لحساب المقرض، ويقدم له خدمات إدارة الحساب والتحصيل لقاء أجر متفق عليه.

4. **قطاع التأجير التمويلي:**

المعيار المحاسبي الدولي رقم (17):

هو المعيار الدولي الذي يحدد للمستأجرين والمؤجرين السياسات والإفصاحات المحاسبية المطبقة على أنواع التأجير. وكانت نشرت اللجنة المعنية بالمعايير المحاسبية الدولية في لندن في أيلول 1982المعيار المحاسبي الدولي رقم (17) المتعلق بالمحاسبة عن التأجير، ومنذ ذلك الحين يتم تحديثه بصفة دورية.

التوعية المالية > أسئلة شائعة وإجابات

قطاع التأمين: هل يمكن لوكيل التأمين ممارسة أعماله دون أن يكون حاصلاً على إجازة لمزاولة المهنة من هيئة سوق رأس المال الفلسطينية؟

تفيد المادة (107) من قانون التأمين رقم (20) لسنة 2005، بأنه لا يجوز لاي شخص أن يقوم بأعمال وكيل تأمين إلا بعد حصوله على إجازة من هيئة سوق رأس المال الفلسطينية لمزاولة أعمال وكلاء التأمين بعد اجتياز الامتحان الذي تضعه الهيئة.

قطاع الأوراق المالية: ما المقصود بالعميل في الأوراق المالية؟

هو الشخص الطبيعي أو الاعتباري الذي يتعامل في الأوراق المالية بيعاً وشراءً من خلال شركة الأوراق المالية و/أو من خلال نظام التداول عبر الإنترنت المعتمد في السوق.

قطاع تمويل الرهن العقاري: ما هي عناصر تقييم الدخل التي تحدد استعداد البنك لمنح قرض الرهن العقاري؟

الدخل هو أحد العوامل المهمة التي تحدد مدى استعداد البنك لمنح القرض وتحدد، أيضاً، قيمة القرض. وتشمل عناصر تقييم الدخل، قيمته ومدى انتظامه وجهة التوظيف. وفي هذا المجال، يفضل البنك الدخل المنتظم على الدخل المتغير أو الدخل الموسمي ذي الفروق الكبيرة. وبالتالي، تكون الوثائق المطلوبة من أصحاب الدخل المنتظم أقل من الوثائق المطلوبة من أصحاب المهن الحرة.

وعند التأهل للحصول على قرض رهن عقاري، يقوم البنك بإتاحة المجال أمام قريب مباشر (أخ أو أخت أو زوجة) ليكون "الشريك المقترض" وهو الذي يتحمل مسؤولية سداد القرض مثل المقترض تماماً، ويطلب منه، أيضاً، أن يقوم بتحويل راتبه إلى البنك المقرض. إن إجمالي الرواتب المحتسبة للقرض، تؤهل للحصول على قرض أكبر من تلك الذي تحصل عليها أسرة لها مصدر دخل واحد فقط.

قطاع التأجير التمويلي ما المقصود بمصطلح التجيير (Assignment) في التأجير التمويلي؟

هو النقل القانوني لحق ملكية، وهو حق المؤجر والمستأجر في نقل حقوقهم و/أو التزاماتهم بموجب عقد التأجير إلى أطراف ثالثة.

الشمول المالي في فلسطين

مع بلوغ منتصف مدة تطبيق الاستراتيجية الوطنية للشمول المالي والممتدة ثماني سنوات ابتداءً من العام 2018، التي تعرضت خلالها عملية تطبيق الاستراتيجية إلى العديد من الأزمات، تمثلت في أزمتي المقاصة الأولى والثانية محلياً، وجائحة كورونا (Covid19) عالمياً، التي ألقت بظلالها على الاقتصاد الفلسطيني أسوةً باقتصاديات باقي الدول، هذه التداعيات كان لها الأثر المباشر على سير عمل الخطة التنفيذية للاستراتيجية الوطنية للشمول المالي، وفرض تحديات جديدة، ومع ذلك استطاعت الهيئة المضي قدماً في متابعة تطبيق الاستراتيجية، ووضع الخطط اللازمة للتعامل مع المستجدات الحاصلة.

فيما يلي نعرض أبرز إنجازات الهيئة في سبيل تعزيز الشمول المالي خلال الربع الأول من العام 2022:

- **عقد الاجتماع الخامس للجنة الوطنية للشمول المالي**

عقدت اللجنة الوطنية للشمول المالي اجتماعها الخامس في كانون الثاني من العام 2022، جرت خلاله مناقشة مجموعة من المواضيع التي تهدف إلى تعزيز الشمول المالي في فلسطين. وجاءت مخرجات الاجتماع على شكل مجموعة من التوجيهات والقرارات، شملت اعتماد إجراء إعادة تقييم الشمول المالي في فلسطين خلال العام 2022، وذلك من خلال التوجه لتنفيذ المسح الميداني الشامل لجانب الطلب، إضافة إلى ملاءمة الأنظمة والتشريعات التي تصدرها الجهات الحكومية مع أهداف الاستراتيجية الوطنية للشمول المالي، وتقليل نسب الإقصاء المالي للفئات المهمّشة، ومن ضمنها قرار تصنيف المنشآت في فلسطين (MSMEs)، وما يترتب عليه من خطوات لاحقة لتعزيز الشمول المالي كما تم ذكره في العدد السابق.

- **احتساب مؤشرات الشمول المالي للعام 2021**[1]

تهتم الهيئة بمتابعة التقدم الحاصل على مخرجات أنشطة الخطة التنفيذية الخاصة بالاستراتيجية الوطنية للشمول المالي 2018-2025، وعليه تقوم الهيئة باحتساب مؤشرات الشمول المالي بشكل سنوي، حيث قامت باحتساب مؤشرات الشمول المالي للعام 2021 الخاصة بالقطاع المالي غير المصرفي، التي تم تطويرها استناداً إلى مؤشرات دولية معتمدة مع مراعاة السياق المالي الفلسطيني، بحيث تنبثق هذه المؤشرات من ثلاثة أبعاد رئيسية للشمول المالي، وهي: الوصول إلى الخدمات والمنتجات المالية (Access)، استخدام هذه المنتجات والخدمات (Usage)، القدرات المالية للمواطنين (Financial Capability)، وتساهم هذه المؤشرات في قياس مستوى الشمول المالي في فلسطين، وتقديم صورة واضحة عنه، ما يتيح الفرصة لمقارنة واقع الشمول المالي في فلسطين مع السنوات السابقة من جهة، ومع الدول الأخرى من جهة أخرى.

- **البدء بعملية إعادة تقييم منتصف المدة**

تقوم اللجنة الفنية للشمول المالي بالإعداد لعملية إعادة تقييم الشمول المالي لمنتصف مدة الاستراتيجية في العام 2022، وذلك من خلال دراسة مسحية شاملة لواقع الشمول المالي في فلسطين، التي سيكون لها دور كبير في تقييم مسار تنفيذ الاستراتيجية، والتأكد من أنها تسير وفقاً لخطة العمل، ولاتخاذ الإجراءات والتعديلات اللازمة إن وجدت. كما قامت اللجنة الفنية بالبحث عن إمكانية تطوير أدوات قياس ومؤشرات جديدة للشمول المالي في فلسطين، وبخاصة مع وجود وفرة أكثر في المعلومات من جانب العرض (المؤسسات المالية) مقارنة بما كان عليه خلال العام 2016، ما يتيح الفرصة لتركيز المسح على قياس الجوانب النوعية للشمول المالي (Qualitative)، مثل بعد الثقة في المنتجات والخدمات المالية، ورضا مستخدمي الخدمات المالية كما تم ذكره في العدد السابق.

ومع بلوغ منتصف مدة الاستراتيجية، دخلت عملية إعادة التقييم حيز التنفيذ، حيث قامت كل من هيئة سوق رأس المال، وسلطة النقد، بالتعاقد مع معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني -ماس، وهو الجهة التي ستتولى مهمة إعداد دراسة إعادة التقييم، في حين جرى البدء بتطوير الاستبيان الخاص بالمسح الميداني للشمول المالي، حيث تم إعداد النسخة الأولية من الاستبيان من قبل كل من هيئة سوق رأس المال، وسلطة النقد ممثلة برئاسة اللجنة الفنية، وبالتعاون مع الفريق الفني لمعهد "ماس"، الذي يضم خبراء دوليين في المجال، ومن ناحية أخرى تم التوافق مع الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، وهو الجهة التي ستقوم بتنفيذ المسح الميداني حول عدد العينة ومستويات النشر المطلوبة. وفي هذا الخصوص، وضعت اللجنة الفنية خطة عمل متكاملة تشمل المحطات الرئيسية لعملية إعادة التقييم، مع إطار زمني محدد لكل منها.

[1] مؤشرات الشمول المالي-القطاع المالي غير المصرفي.

مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب

تهدف الهيئة إلى تهيئة المناخ الملائم لتحقيق استقرار ونمو رأس المال، وتنظيم وتطوير ومراقبة سوق رأس المال في فلسطين، وحماية حقوق المستثمرين، وانطلاقاً من مهامها وأهدافها الرامية إلى تحقيق الاستقرار في سوق رأس المال، ومن أجل تجنيب قطاعات سوق رأس المال مخاطر عمليات غسل الأموال وتمويل الإرهاب، التي قد تهدد استمرار هذه القطاعات، وتعريضها لمخاطر مالية وتشغيلية وقانونية وغيرها. ومع بداية العام 2022، واصلت الهيئة دورها في مواءمة الامتثال في تطبيق الاستراتيجية الوطنية لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، وفق الاتي:

- شارك فريق الهيئة المتخصص بتزويد وحدة المتابعة المالية بالبيانات والإحصائيات ذات العلاقة بمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، في حضور ورشة عمل حول التقييم المتبادل لدولة فلسطين بتاريخ 2/3/2022 في فندق الكرمل برام الله.
- شارك فريق من الهيئة في حضور ورشة عمل تحت عنوان "المستفيد الحقيقي"، بتنظيم من وحدة الاستخبارات المالية في الأكوادور، وذلك عبر منصة (zoom) في 15-16/03/2022.
- عقد اجتماع مع مسؤول الاتصال التابع لإحدى شركات التأجير التمويلي، ومناقشة تقرير التفتيش للعام 2021، ويعتبر هذا الاجتماع تغذية عكسية.
- استعداداً لعملية التقييم المتبادل لدولة فلسطين العام 2022، تم عقد العديد من اللقاءات والاجتماعات مع وحدة المتابعة المالية، وتزويدهم بالبيانات والإحصائيات لتعزيز الالتزام الفني، وفعالية جهود الهيئة في مكافحة جريمتي غسل الأموال وتمويل الإرهاب.

إصدار التعليمات والتعاميم:

التعاميم الصادرة عن الهيئة من شأنها رفع كفاءة وتعزيز قدرة الشركات على مواجهة مخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب، واتباع النهج القائم على المخاطر في الكشف عن المعاملات المشبوهة. وتم إصدار العديد من التعاميم في الربع الأول من العام 2022، وجاءت على النحو التالي:

- تعميم تقرير سنوي عن الأنشطة كافة المتعلقة بمكافحة غسل الأموال.
- تعميم القرارات الصادرة عن مجلس الأمن الدولي، وبلغ عددها 7.
- تعميم أسماء الدول عالية المخاطر والمحظور التعامل معها ونشرها على موقع الهيئة.

جولات تفتيش مختصة وإعداد سجلات مخاطر:

منذ بداية العام 2022، قامت الإدارات الرقابية في إعداد خطة تشغيلية لقسم التفتيش للزيارات الميدانية الدورية معتمدة على سجل المخاطر المحدثة في نهاية العام 2021، وذلك بهدف التحقق من مدى امتثال الشركات الخاضعة لرقابة وإشراف هيئة سوق رأس المال للقانون والتعليمات والتعاميم والتشريعات الخاصة بعمليات مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب. وبدأت الإدارات في تنفيذ هذه الخطط من منذ شهر شباط 2022، وبالتعاون مع قسم مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، وجاري العمل على إجراء المزيد خلال هذا العام.

المخالفات والعقوبات الإدارية:

تم توجيه كتاب تصويب أوضاع بناءً على جولة تفتيش في نهاية العام 2021. وتضمن هذا الكتاب منح مهلة نهائية لشركة تأجير تمويلي لتعديل سياسة وإجراءات مكافحة جريمتي غسل الأموال وتمويل الإرهاب، بحيث تكون شاملة وكافية للمتطلبات المنصوص عليها في القوانين والتعليمات والتشريعات.

أخبار وقرارات هيئة سوق رأس المال

سوق رأس المال وسلطة الأراضي توقعان مذكرة تفاهم

وقع رئيس مجلس إدارة هيئة سوق رأس المال الدكتور نبيل قسيس، ورئيس سلطة الأراضي الفلسطينية القاضي محمد غانم، مذكرة تفاهم لتطوير العمل في مجال التخمين العقاري لدى سلطة الأراضي، إضافة إلى تبادل الخبرات المتراكمة بين الطرفين.

وأكد قسيس على أهمية هذه المذكرة التي جاءت تتويجاً للجهود المشتركة التي يبذلها الطرفان لتوحيد الجهود الوطنية في مجال التخمين العقاري، مشيراً إلى أن الهيئة ستعمل على توفير خبراتها العملية والعلمية بما يخص التخمين العقاري والرقابة على التخمين العقاري.

هيئة سوق رأس المال تصدر تعديلات على نصوص قانونية مرتبطة بالإفصاح

أصدر مجلس إدارة هيئة سوق رأس المال تعديلات خاصة بتمديد فترة الإفصاح عن التقارير المالية للشركات المساهمة العامة المدرجة في بورصة فلسطين، التي تتم مراجعتها من قبل المدقق الخارجي، وذلك لكل من فترة الربعين الأول والثالث من 30 يوماً إلى 45 يوماً.

وجاء القرار لمنح الشركات المساهمة العامة المدرجة في بورصة فلسطين ومدققي حساباتها وقتاً كافياً لمراجعة البيانات المالية للربعين الأول والثالث واستصدارها ضمن الفترة القانونية المحددة، لا سيما وجود شركات مساهمة عامة مدرجة في بورصة فلسطين ذات نشاط استثماري قابض متعدد الجنسيات، تنتشر أنشطتها التجارية في العديد من الدول والأسواق الإقليمية والأجنبية، وأن مراجعة وتجهيز البيانات المالية من المدقق الخارجي لهذه المجموعات يتطلب فترة زمنية مناسبة.

لقاء طاولة مستديرة حول "دور حاضنات ومسرعات الأعمال

في تعزيز التكنولوجيا المالية في القطاع المالي غير المصرفي"

نظمت هيئة سوق رأس المال لقاء طاولة مستديرة بعنوان "دور حاضنات ومسرعات الأعمال في تعزيز التكنولوجيا المالية في القطاع المالي غير المصرفي"، بمشاركة عدد من الحاضنات الفلسطينية والعربية، وذلك ضمن تعاونها الدائم مع مؤسسة التعاون الألماني (GIZ). ويأتي اللقاء استكمالاً لدور الهيئة في تعزيز استخدام التكنولوجيا المالية في القطاع المالي غير المصرفي، وتهيئة البيئة القانونية والتنظيمية الداعمة لهذا القطاع. وأوصى المجتمعون بضرورة تعزيز التواصل ما بين الجهات الرقابية ومسرعات وحاضنات الأعمال وصولاً لوضع خارطة طريق وطنية لتعزيز استخدامات التكنولوجيا المالية في القطاع المالي غير المصرفي.